العدد (4135) السنة الخامسة عشرة - الأربعاء (14) شباط 2018
http://www.almadapaper.net Email: info@almadapaper.net

أعادوا 500 مليون دولار من أصل 4ـ5 مليارات دولار

40 سياسيّاً مدانون بالاختلاس شُملوا بقانون العفو وبدأوا التسديد للخزينة

□ بغداد / محمد صباح

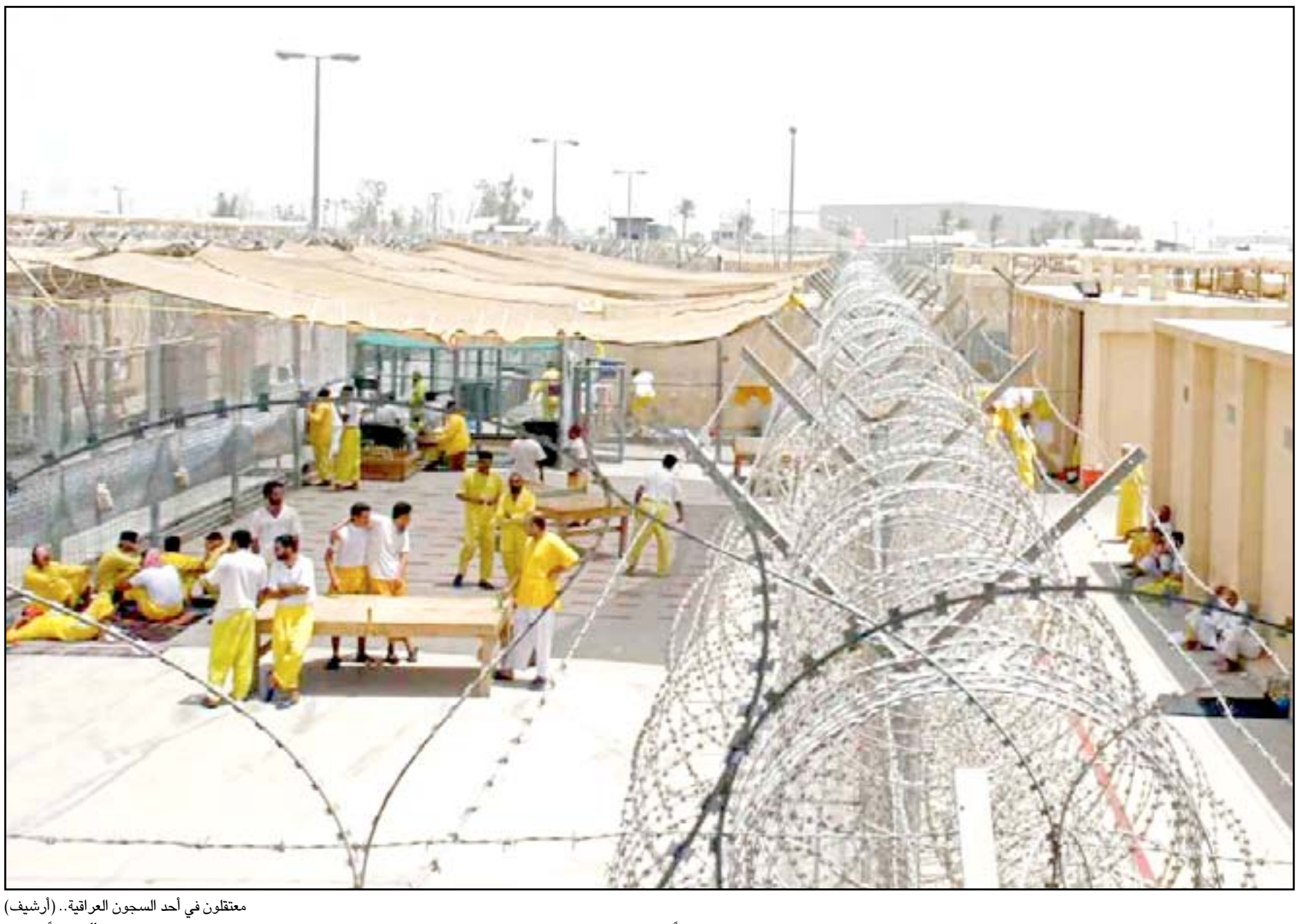

معتقلون في أحد السجون العراقية.. (أرشيف)

شملت إجراءات قانون العفو العام الذي أقره مجلس النواب في آب الماضي أكثر من أربعين سياسياً مداناً بعمليات اختلاس للمال العام بعدما سرقوا ما يزيد على أربعة مليارات دولار خلال السنوات القليلة الماضية.

وبحسب لجنة النزاهة البرلمانية إن بعضاً من هولاء المدانين بدأوا بتسديد ما بذمتهم من أموال إلى خزينة الدولة معتمدين بذلك على فقرات في قانون العفو تشترط إطلاق سراح مختلسي المال العام بعد تسديد ما بذمتهم من أموال.

وكشف نواب أن حجم الأموال التي سددت من قبل هؤلاء المدانين وصلت إلى ما يقرب من (٥٠٠) مليون دولار.

ويؤكدون شمول وزير التجارة السابق فلاح السوداني في إجراءات قانون العفو في حال سدد ما بذمته من أموال.

ويكشف رئيس لجنة النزاهة البرلمانية طلال الزوبعي في تصريح لـ(المدى)، عن "شمول أكثر من أربعين سياسياً مداناً بعمليات هدر واختلاس للمال العام في إجراءات قانون العفو العام الذي شرّعه مجلس النواب"، مؤكداً أن "هذه الإجراءات تشترط تسديد ما بذمتهم من المال العام مقابل إطلاق سراحهم".

وصوّت البرلمان، نهاية آب ٢٠١٦، على قانون العفو العام الذي استثنى ١٣ فئة من الجرائم، منها: الجريمة الإرهابية التي نشأ عنها قتل أو عاهة مستديمة، وجرائم الاتجار بالبشر، لكنه شمل عمليات الاختلاس شريطة تسديد الأموال المختلسة.

ويبيّن الزوبعي أن "هناك عدداً من السياسيين المدانين بعمليات اختلاس شملوا بقانون العفو العام وأعادوا ما بذمتهم من مال عام يزيد على (٥٠٠) مليون دولار"، كاشفاً أن "الأموال التي ستعود إلى خزينة الدولة من هؤلاء المختلسين تتراوح بين ٤/٣ مليارات دولار".

وكان رئيس هيئة النزاهة حسن الياسري قد أبدى أسفه لما سببه قانون العفو العام من إطلاق سراح الكثير من المحكومين بقضايا فساد، مبيناً أن ذلك القانون تسبب "بمقتلنا" بعد شمول ٣٥٤٢ متهماً ومحكوماً عن ١١٣ قضية.

ويبرر الزوبعي تضمين قانون العفو العام بفقرات تسمح بالإفراج عن مختلسي المال العام بالقول إنه "لا طريقة أمامنا بعد فشل كل مؤسسات الدولة العراقية في استرجاع ما يقرب من أكثر من ألف ملف استرداد"، مؤكداً أن "هولاء السياسيين والمختلسين لا يحقّ لهم المشاركة في الانتخابات بعد صدور قيد جنائي بحقهم".

ونشرت هيئة النزاهة، تقريرها السنوي لعام ٢٠١٧ وتضمن "استرجاع أكثر من ١٣٢ ملياراً الى خزينة الدولة خلال عام ٢٠١٧". مؤكدة أن "أنشطة الدوائر التابعة للهيئة أثمرت عن الحفاظ على أكثر من ترليون و٣٠٠ مليار دينار من الضياع والهدر".

ويؤكد النائب عن اتحاد القوى العراقية أن "قانون العفو العام يشمل وزير التجارة السابق المدان فلاح السوداني في حال سدد ما ترتب بذمته من أموال وفقاً لأحكام قانون العفو العام".

بالمقابل، يستذكر عضو في اللجنة القانونية البرلمانية كيف قامت "الكتل البرلمانية النافذة بعقد صفقات فيما بينها انتهت بتضمين قانون العفو العام مواد وفقرات تجيز إطلاق سراح مختلسي المال العام بعد تسديد ما بذمتهم من أموال"، لافتاً إلى أن "التعديلات تضمنت عدم اشتراط تنازل الممثل القانوني للدائرة المصابة بالضرر عن جرائم المال العام إنما بمجرد تسديد قيمة الضرر".

وتنص المادة الاولى/٢ من التعديل على انه:- لا يشترط تنازل الممثل القانوني عن الحق العام إذا ثبت ما يلي تسديد ما ترتب بذمة المشمولين بأحكام قانون العفو العام من أموال ترتبت بذمتهم في الجرائم الواردة في الباب الخامس من قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل المخلة بالثقة العامة.

ويؤكد عضو اللجنة القانونية طالباً عدم الكشف عن هويته لـ(المدى) أن "الوزراء والمسؤولين المدانين بعمليات اختلاس للمال العام أغلبهم من الكتل الكبيرة النافذة التي أصرت على تمرير فقرة الاختلاس في قانون العفو العام لضمان إطلاق سراح أعضائها الفاسدين".

وصوّت مجلس النواب، في آب الماضي على التعديل الثاني لقانون العفو العام الذي استثنى جرائم الخطف، وبعض المستفيدين من إجراءات العفو السابق.

وكذلك شمل التعديل جرائم الإرهاب التي وقعت قبل سقوط الموصل، واستبدال محكومية مزوّري الشهادات الدراسية ببدلات مالية. وتشمل التعديلات أيضا الوزراء والمحافظين المتورطين بقضايا فساد مالي وإداري.

وصحح مجلس النواب خطأً فادحاً بعد إقحام بعض البنود لم يصوت عليها في نسخة قانون العفو العام التي نشرت في جريدة الوقائع، وأدى هذا الخطأ الى شمول ٢٠٠ محكوم بالعفو.

ورفعت مؤخراً اللجنة القانونية النيابية تعديلا ثانيا على قانون العفو العام إلى رئاسة مجلس النواب يتضمن معالجة بعض الأخطاء التي وقعت في التعديل الأول وتمريرها خلال الجلسات البرلمانية المقبلة بعد دراستها.

وبيّن عضو اللجنة القانونية زانا سعيد في تصريح لـ(المدى) أن "التعديل الثاني سيعالج الجنح والمخالفات لمن شمولوا في قانون عام ٢٠٠٨ ولم تحسم قضاياهم"، لافتاً إلى ان "القانون السابق ركز على شمول مَن حسمت قضاياهم وحكم عليهم بأقل من سنتين".

ويلفت إلى ان "البعض من المشولين لم تحسم قضاياهم كونهم كانوا موقوفين حينها وبالتالي حرموا من الاستفادة من قانون ٢٠١٦".

حضور العبادي مؤتمر الكويت يعطّل انعقاد اجتماع مرتقب

البرلمان يلجأ إلى الرئاسات الثلاث بعد تجاوز الحكومة ملاحظات الكتل

□ بغداد / المدى

مضى مجلس النواب، أمس الثلاثاء، بقراءة قانون الموازنة العامة، تاركاً الخلافات والاعتراضات على هذا التشريع وراءه.

وترفض الكتل الكردية والكتل السنية ونواب المحافظات الجنوبية إقرار الموازنة من دون إضافة ملاحظاتها على مشروع القانون.

وكان رئيس الحكومة حيدر العبادي قد اجتمع مع الكتل السنية والكتل الكردية ونواب المحافظات المنتجة للنفط، ووعد بتضمين بعض ملاحظاتهم في تعديل يتبع مشروع قانون الموازنة.

وبحسب نواب فإن التعديل لم يتضمن مطالباتهم. ولتلافي الاعتراضات أعلن رئيس البرلمان سليم الجبوري عن عزمه ترتيب اجتماع تحضره الرئاسات الثلاث لمناقشة مسألة التصويت على موازنة ٢٠١٨.

وقالت الدائرة الإعلامية لمجلس النواب، في بيان تلقت (المدى) نسخة منه، إن الأخير "أنهى بجلسته الاعتيادية الثانية عشرة التي تم استئنافها برئاسة سليم الجبوري رئيس مجلس النواب قراءة تقرير ومناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠١٨ المقدم من اللجنة المالية".

وأضافت الدائرة الإعلامية إن "الجبوري وجّه بناءً على مقترح من اللجنة المالية بعقد جلسة لرؤساء الكتل النيابية مع اللجنة المالية لمناقشة التصويت على الموازنة العامة الاتحادية لعام ٢٠١٨"، مؤكداً "حرص البرلمان على أخذ ملاحظات الكتل النيابية بشأن الموازنة.

وأعلن رئيس مجلس النواب عن "إجراء اتصال مع رئيس الجمهورية من أجل عقد جلسة تضم الرئاسات الثلاث لمناقشة مسألة التصويت على الموازنة".

وتعليقاً على ذلك، قال رئيس كتلة الديمقراطي الكردستاني عرفات كرم خلال مؤتمر صحافي عقده في مجلس النواب وتابعته (المدى) إن "مشكلة الموازنة مشكلة حقيقية ولم نصل مع رئيس الوزراء حيدر العبادي الى نتيجة"، مبيناً "قررنا استمرار المقاطعة ،لأن الحكومة لم تلبّ المطالب للكل سواء نحن أو السُنة أو المحافظات المنتجة للنفط".

وأضاف كرم إن "الموازنة الحالية هي أسوأ موازنة بتاريخ العراق وتخدم جهة سياسية معينة وليس الشعب العراقي".

وأوضح النائب الكردي انه "اجتمعنا واتفقنا على مقاطعة الجلسة وقدمنا ملاحظاتنا الى اللجنة المالية عن طريق نوابنا الاربعة فيها، لتقديمها خلال الجلسة ولم ندخل كي لا نعطي شرعية للجلسة"، لافتاً إلى "أننا كحل لمشكلة الموازنة طالبنا باجتماع مع الرئاسات الثلاث لمناقشة الموازنة التي أصبحت عقدة بالعملية السياسية"، مبيناً أن "هنالك رغبة من رئيس البرلمان سليم الجبوري ورئيس الجمهورية فؤاد معصوم لعقد اجتماع لكنهم بانتظار عودة رئيس الوزراء حيدر العبادي من الكويت".

بدوره، دعا النائب عن محافظة البصرة، حسن خلاطي الى "ضمان حقوق المحافظات المنتجة للنفط خصوصا مع وجود مخالفة في الموازنة لم تفسر مسألة تخصيص وتوزيع مبلغ ٤٠٠ مليار دينار التي تم الاتفاق على منحها للمحافظات المنتجة"، حاثاً على "تقديم توصية الى الحكومة لتشجيع الاستثمار".

في غضون ذلك، أشار نائب عن ائتلاف دولة القانون، أمس الثلاثاء، الى دخول مؤامرات وصفقات سياسية في إقرار الموازنة.

وقال النائب كاظم الصيادي في مؤتمر صحفي تابعته (المدى)، إن "الموازنة أصبحت عبارة عن إخطبوط لقتل الشعب العراقي ودخلت المؤمرات والصفقات السياسية فيها"، مبيناً أن "الحكومة أرسلت الموازنة المعدلة ولم تضع فيها الحقوق التي طالبنا بها أن تكون حصة المحافظات المنتجة للنفط خمسة دولارات على كل برميل نفط مصدر، إضافة الى نسبة من واردات المنافذ الحدودية وأن تتوقف السرقات من مزاد العملة".

وأضاف الصيادي، إن "العبادي كما يبدو لايسمع صرخات الفقراء أو مرضى الامراض السرطانية في البصرة التي اصبحت محافظة منكوبة وأصبحت بعض العوائل لاتحصل على وجبة العشاء".

وأشار الصيادي الى أن "الامر المثير للسخرية ان الحكومة وضعت سابقا ضريبة الهاتف الجوال وقبلنا بها لكنها جاءت اليوم في المادة الثالثة (أ) لتضع ضريبة ١٠٪ على المولات وصالونات الحلاقة، ويبدو أن الحكومة لا تستحي كي تحاول استكمال موازنتها من حلق الرجل للحيته أو تسريح المرأة لشعرها".

وشدد النائب عن ائتلاف دولة القانون على وجوب أن "تكون الموازنة عادلة وأن تمنح للمحافظات المنتجة قيمة دولارين بدل الخمسة كأقل تقدير بعد أن شعرنا باليأس من إنصاف الحكومة للمحافظات المنتجة للنفط وأن يتم منح حقوق المفسوخة عقودهم"، معتبراً أن "الموازنة بشكلها الحالي هي موازنة لرسرقة ثروات دولة عمرها سبعة آلاف سنة".

---

8 آلاف منزل مدمَّر في الرمادي ولم تتم إزالة شعارات التنظيم

الأنبار: عودة عوائل داعش تفتح "دوّامة الانتقام" وسفك الدماء من جديد

□ ترجمة: حامد أحمد

في محافظة الأنبار ذات الغالبية السُنية يصر الأهالي، الذين يكافحون لإعادة ترتيب معيشتهم بعد سنوات من حكم تنظيم داعش، على أنه ليس هناك عودة لعوائل مسلحي داعش للمدينة .

ويحذر عمر شيحان العلواني، الذي قاتل عناصر تنظيم داعش الإرهابي، من أن الانتقام ينتظر عوائل مسلحي داعش الذين يحاولون الرجوع لبيوتهم.

وقال العلواني، وهو رجل يبلغ من العمر ٣٥ عاماً، متحدثاً لوكالة فرانس برس، من غرفة الاستقبال في بيته وهو يرتدي شماغاً أحمر على رأسه إن "الأنبار مجتمع عشائري. إذا قتل أخ أو والد شخص فإن ذوي القتيل يأخذون بالثأر بقتل أحد أفراد عشيرة القاتل... لذلك نحن لا نريد عودة عوائل مسلحي داعش حتى لا تبدأ دوامة الانتقام ."

ومضى العلواني بقوله "نحن نرفض (عودة عوائل المسلحين) كليّاً.. إذا عادوا فعندها ستسيل دماء ولن تتمكن العشائر ولا العمليات العسكرية من إيقافها ."

هذا الشعور والموقف يختلف جذرياً عما كان يتمتع به عناصر داعش سابقا من تأييد وترحيب في صحراء المنطقة الغربية من العراق.

في العام ٢٠٠٦ ظهر سلف داعش وهو تنظيم القاعدة الإرهابي في قلب المناطق السُنية غرب العراق ولقي ترحيب كثير من الأنباريين هناك، الذين رأوا في هذا التنظيم كمخلّص من هيمنة سلطة الحكم الشيعي في بغداد .

بعد ذلك قامت قوات الصحوات المناصرة للحكومة بطرد مسلحي التنظيم، ولكن في أواخر عام ٢٠١٣ تحالف بعض مقاتلي العشائر مع مسلحي داعش ونصبوا ساحات الاحتجاج بهدف الحصول على الخدمات.

واستغل التنظيم هذه الوضعية كفرصة للاستحواذ على مناطق واسعة من أراضي العراق .ولكن بعد اتضاح نوايا تنظيم داعش وارتكابه أعمالاً وحشية ضد الأهالي الذين كانوا تحت سيطرته ثارت كثير من العشائر ضده.

واليوم مايزال أهالي الانبار يدور في حسبانهم كلف الخسائر البشرية وسفك الدماء والدمار الذي تسبب به حكم داعش في محافظتهم، إنهم لايريدون تكرار أخطاء الماضي .

بدوره يقول خميس الدحل، ٦٠ عاماً، وهو أحد سكان الرمادي، عن عوائل مسلحي داعش، "إنهم منبوذون والمجتمع يرفضهم.. الحكومة لن تجبرنا على قبول عودة أشخاص قتلوا رجالاً ونساءً وأطفالاً في الانبار ."

نازح في احد مخيمات عامرية الفلوجة.. (أرشيف)

ولكن هناك من سلك خطّاً معتدلاً أكثر.. رغم ذلك فإنهم قلقون من عواقب ذلك .ويقول عمر إبراهيم، وهو مقاتل عشائري سابق "نحن لسنا ضد عودتهم ولكن توقيت عودتهم الآن سيّئ، نحن نخشى أن يؤدي ذلك الى إثارة الاضطراب وعودة سفك الدماء في الشوارع.. يجب أن يحجزوا في معسكر تحت إشراف الحكومة وأن يتلقوا إرشادات يومية في كيفية التعايش السلمي ومحو أفكار التطرف التي يحملونها."

وفي الواقع إنّ قسماً من هذه العوائل يعيش أصلاً في معسكرات النازحين. وتوجد حالياً ٣٨٠ عائلة لمسلحي تنظيم داعش من نساء وأطفال يتم احتجازهم في معسكرين في الانبار حيث الأوضاع فيهما قاسية جداً .

وأشارت العام الماضي مجموعة رفيوجيز إنترناشنال الاميركية، المناصرة للاجئين في تقرير لها عن تعرض نساء وفتيات يعتقد بأنهم من عوائل مسلحي داعش لاعتداءات جنسية من قبل حراس المعسكر .

كما أن الذين يغادرون المعسكر ليس لهم مكان يلجأون إليه على الغالب. وفي مدينة الرمادي ذكر الأهالي بأنّ بيوتاً عائدة لعوائل مسلحي داعش قد تم تدميرها... وهو عمل انتقامي شبيه بالاساليب التي استخدمها مسلحو داعش سابقاً ضد من وقف بوجههم.. ولكن لا أحد يرغب بالبوح عن المسؤول عن هذا الاجراء .

وماتزال المدينة تعاني كثيراً من آثار المعارك والقصف الجوي لطائرات التحالف خلال معركة استرجاعها في أوائل عام ٢٠١٦ .

ويقول عرفان علي، ممثل برنامج الامم المتحدة للتوطين الإنساني في العراق، إن هناك أكثر من ٨٠٠٠ منزل في الرمادي مدمر أو متضرر كثيرا، كما ان هناك مايقارب ١٢٠٠ منزل متضرر في مدينة الفلوجة .

وفي الوقت التي تحطمت فيه دولة خلافة داعش المزعومة وتبعثرت أشلاؤها، ما يزال هناك الكثير يخشون من أنّ ضعف الحكومة العراقية قد لا يمكّنها من منع رجوع التنظيم مرة أخرى .

وكذلك الحال مع خوف بعض أهالي الانبار الذين مايزالون يخافون ولا يتجرأون على رفع علامات ولافتات وضعها التنظيم خلال وجوده .

وتحديداً إن كتابات وعبارات مسلحي داعش على جدران البيوت التي تقول (أملاك الدولة الإسلامية) ماتزال موجودة ولم يزلها أحد.

■ عن: AFP